

إفافة العواء

[44] [الاطراء [32] قال شلخنا الاثناء فى الكفاية ولعله بملاحظة نوع العلائق المذكورة فى المآازاء؁ هئ لا يطرد صة استعمال اللفظ معها؁ والا فبملاحظة خصوص ما يصح معه الاستعمال؁ فالمآاز مطرد كالحقيقة وزيادة قيد من غير تأويل؁ أو على وجه الحقيقة؁ وان كان موجبا لاختصاص الاطراء كذلك بالحقيقة؁ الا انه حينئذ لا يكون علامة لها الاعلى وجه دائر ولا يتأتى التفصى عن الدور بما ذكر فى التبادر هنا؁ ضرورة أنه مع العلم يكون الاستعمال على نحو الحقيقة لا يبقى مجال لاستعلام حال الاستعمال بالاطراء أو بغيره انتهى. [علامات الحقيقة والمآاز [32] اقول: قد ذكر للحقيقة علائم؁ منها: الاطراء. وأورد عليه بأن المآاز أيضا مطرد؁ وزيادة قيد من غير تأويل دور واضح؁ ولذا اءمل فى الكفاية كونه بملاحظة نوع العلائق المذكورة فى المآازاء؁ هئ لا يطرد صة استعمال اللفظ معها. قال قدس سره: والا فبملاحظة خصوص ما يصح معه الاستعمال؁ فالمآاز مطرد كالحقيقة انتهى. ومعلوم: أن الاحتمال المذكور لا يرفع الاشكال عن القول؁ لان ما يصح معه الاستعمال مطرد؁ وما لا يطرد لا يصح معه الاستعمال؁ إذ العلاقة ليس نوع المشابهة مثلا؁ بل مع خصوصيات آخر يصح معها الاستعمال؁ ويطرد حينئذ كما لا يخفى. ويمكن أن يقال: ان المآازاء وان كان استعمالها كثيرا فى حد نفسه لكن لا يطرد مع ذلك فى جميع المقامات؁ بخلاف الحقيقة؁ توضيح ذلك: ان الواضع - كما مر - يجعل اللفظ كاشفا ومرآة للمعنى من دون خصوصية أخرى؁ فإذا أراد المتكلم اءضار ذات المعنى يتكلم بذلك الكاشف عنه؁ وأما إذا أراد افهام شئ آخر غير مجرد ذات المعنى؁ بل يكون فى مقام اظهار البلاغة والفصاحة مثل مقام الاشعار والخطب؁ فيعبر عن الرجل الشجاع بالاسد؁ وعن الوجه الحسن بالقمر أو الشمس وأمثال ذلك؁ فيصح أن يقال: ان اطراء الاستعمال بغير تأويل علامة للحقيقة؁ =